



نحو إطار مقترح للإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري

Towards a proposed framework of structural reforms in the Algerian economy

كريم بودخدخ¹

جامعة جيجل، الجزائر، boud.karim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/27 تاريخ قبول النشر: 2021/06/20 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز إطار مقترح لأهم الإصلاحات الهيكلية الواجب تطبيقها في الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلالات هيكلية عديدة على مستوى جانب العرض. وأبرزت النتائج أهمية الارتكاز على مجموعة من المحاور التي تشكل فيما بينها إطار متكامل يسمح بالتأثير الإيجابي على جانب العرض في الاقتصاد الجزائري، ويساهم بذلك في تعزيز قدرته الإنتاجية، بما يساهم في التأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل.

الكلمات المفتاحية: جانب العرض، إصلاح، سياسة اقتصادية، اختلال، إنتاجية.

تصنيف JEL : J08، J40، L10، L50.

Abstract:

This study aims to propose a framework for the most important structural reforms to be applied in the Algerian economy, which suffers from many structural imbalances on the supply side.

The results clarified the importance of a set of axes that form an integrated framework which can affect positively the supply side in the Algerian economy, by increasing its productive capacity, and thus contributing to establish a real economy based on the creation of wealth and jobs.

Keywords: Supply side, reform, economic policy, imbalance, productivity.

Jel Classification Codes: J08, J40, L10, L50.

* المؤلف المرسل: كريم بودخدخ

1. مقدمة:

حازت الإصلاحات الهيكلية على اهتمام صناع قرار السياسة الاقتصادية بعد التأكيد المتواصل لنظريات النمو الاقتصادي خصوصا ما تعلق منها بالنمو الداخلي على أهمية عوامل جانب العرض في التأثير على هيكل النشاط الاقتصادي بما يساهم في نمو الإنتاجية التي يعتبر تطورها المحرك الرئيسي لعملية النمو على المدى الطويل. وبالتالي من الضروري أن تركز السياسة الاقتصادية على استهداف جانب العرض بدل جانب الطلب كخيار رئيسي لتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي.

وأشارت معظم الدراسات إلى أن الإصلاحات الهيكلية مهمة لتعزيز النمو على المدى الطويل والحفاظ عليه من خلال تأثيرها على جانب العرض. حيث أبرزت دراسة (Kouamé and Tapsoba, 2018, p26) كيف أنها مهمة لأداء الاقتصاد الكلي، تعزيز النمو الاقتصادي، زيادة الإنتاجية الإجمالية ورفع فرص العمل، في حين أن تأثيرها على المدى القصير يرتبط بالدورة الاقتصادية ويكون سلبيا خاصة عندما يكون الاقتصاد في وضعية ركود (Bordon et al, 2016, p21).

وفي الجزائر، سعت الدولة منذ عقدين من الزمن نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة وما أفرزه من انفراج مالي كبير مقارنة بفترة التسعينات، إلى توجيه سياستها الاقتصادية نحو دعم الطلب الكلي من خلال مجموعة من برامج الإنفاق العام التي ركزت على تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى معيشة السكان بالأساس. لكن الوقائع في النشاط الاقتصادي لم تبرز نجاح هذه السياسة وفعاليتها في التأسيس لاقتصاد وطني قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، بقدر ما ساهمت في تزايد ارتباط النشاط الاقتصادي بالإنفاق العام للدولة المتعلق أساسا بتقلبات سعر النفط، وضعف الجهاز الإنتاجي في ظل عدم تطور مكانة القطاع الخاص وبقاء مساهمته ضعيفة في النشاط الاقتصادي المحلي.

وفي ظل ارتباط حركية نشاط الاقتصاد الجزائري بارتفاع سعر النفط، شهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تراجعا حادا في هذا الأخير تبعته انعكاسات سلبية على الدول المصدرة له ومنها الجزائر، التي بدأت تعاني من تراجع كبير في العائدات النفطية لمستوى لا يمكنها من تغطية المستويات القياسية من الإنفاق العام الذي تحول لأكثر من عشرية ونصف إلى الركيزة الأساسية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، ومن

ثم بات من الضروري التحول نحو سياسة اقتصادية أكثر دعماً للنمو الاقتصادي تساهم في تطوير الاقتصاد الحقيقي والتأسيس لمسار نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات.

1.1 إشكالية الدراسة:

إن تتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تركزت على دعم الطلب الكلي لعقدين من الزمن يبرز كيف أن اختلالات النشاط الاقتصادي بالجزائر هي بالأساس اختلالات هيكلية تمس جانب العرض الذي يعاني العديد من القيود التي تحد من كفاءته ومرونته، وهو ما يدفع إلى أهمية التركيز على القيام بعدة إصلاحات هيكلية تعالج مكامن الخلل الحقيقية في الاقتصاد الجزائري بما يؤدي إلى الدفع نحو خلق ديناميكية تطور في الجهاز الإنتاجي، وبالتالي المساهمة في تعزيز مكانة القطاع الخاص باعتباره المرتكز الرئيسي للقطاع الحقيقي الذي يمكن على المدى الطويل من خلق الثروة ومناصب العمل. وفي هذا الصدد نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهم الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو على المدى الطويل في الاقتصاد الجزائري؟

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع كيفية خروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات والتأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، خصوصا وأن السياسة الاقتصادية في الجزائر طوال عقدين من الزمن ورغم المبالغ المالية التي تم إنفاقها، لم تستطع بناء اقتصاد تنافسي لأنها لم تعالج نقاط الخلل الرئيسية في النشاط الاقتصادي.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المحاور الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، والتي تراعي مختلف الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها النشاط الاقتصادي في مختلف مجالاته، بما يمكن من تشكيلها لإطار متكامل يتوجب أن تركز عليه السياسة الاقتصادية في الجزائر مستقبلا كتوجه داعم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

4.1 منهج الدراسة:

يتم الاعتماد في معالجة موضوع الدراسة على المنهج التحليلي من خلال التركيز على تحليل مختلف جوانب الخلل الهيكلي في الاقتصاد الجزائري ، ثم إبراز مختلف المرتكزات التي يتوجب الاعتماد عليها في عملية الاصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري بالتحليل الذي يبرز أهميتها في التأثير إيجابا على النشاط الاقتصادي.

2. الخلفية النظرية لدور الاصلاحات الهيكلية في دعم النمو

تعتبر الاصلاحات الهيكلية عن جملة الإجراءات والسياسات المتخذة بغرض التأثير في جانب العرض للنشاط الاقتصادي بما يساهم في تغيير الهيكل الاقتصادي للاقتصاد المعني ليكون أكثر دعما للإنتاج والتطور. حيث أنها تعتبر إجراءات تستهدف التأثير في عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي لتكون أكثر كفاءة، سواء ما تعلق منها بمعالجة إخفاقات التدخل الحكومي الواسع في النشاط الاقتصادي (تحديد الأسعار، احتكارات المؤسسات العمومية، القيود على التجارة والمعاملات المالية) أو إخفاقات السوق الأخرى الناتجة عن عدم تماثل المعلومات والخطر الأخلاقي (Ostry et al, 2009, p6). وعلى هذا الأساس، فهي تعتبر إصلاحات للنمو على المدى الطويل على عكس سياسات جانب الطلب التي تستهدف الحد من الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن ومن ثم فهي سياسات ظرفية لتحقيق نمو على المدى القصير.

تتمحور الاصلاحات الهيكلية بالأساس حول محورين رئيسيين هما:

1.2 إصلاحات سوق المنتجات: يشير (Pelkmans et al, 2008, p5) إلى أن إصلاحات سوق المنتجات هي عبارة عن تغييرات في مؤسسات السوق التي تهدف إلى تحسين وظيفته. أي أنها الاصلاحات التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات في السوق من خلال تطوير كفاءة تخصيص مواردها وتطوير المنافسة فيها بما ينعكس إيجابا على أدائها.

وتتركز إصلاحات سوق المنتجات حول عدة محاور. أولها محور الحد من اللوائح التنظيمية، إذ أبرز (Djankov et al, 2002, p35) أن أهمية عملية الدخول إلى السوق تدفع إلى ضرورة الحد من اللوائح التنظيمية التي تأطرها، والتي تبرز بمثابة عقبات رئيسية أمام المستثمرين ورواد الأعمال لها العديد من الآثار السلبية سواء على المؤسسات التي ترغب في الدخول إلى السوق أو المؤسسات العاملة فيه والتي دخلت من قبل.

كما يعتبر محور دعم عمليات البحث والتطوير رئيسيا في إصلاح سوق المنتجات، إذ أن تأثير عمليات البحث والتطوير في اقتصاد أي دولة على النمو على المدى الطويل من خلال ما ينتج عنها من منتجات جديدة ومعارف وطرق تشغيل مبتكرة تعتبر سببا رئيسيا في بروزها كمصدر رئيسي للتطور التكنولوجي، وذلك كان دافعا لكل من (Romer, 1990; Helpman and Grossman, 1991; Aghion and Howitt, 1992) في تأكيد اعتبار عمليات البحث والتطوير محركا رئيسيا للإنتاجية ومن ثم للنمو على المدى الطويل.

ثالثا، يعتبر تحرير القطاع المالي محورا رئيسيا في إصلاح سوق المنتجات. أكدت دراسات مثل (Beck et al., 2000a and 2000b) على أن المستويات الأعلى من التطور المالي ترتبط دائما مع معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، في حين أن دراسات (Henry (2000b) ; Bekaert et al. (2005) أكدت على أن عمليات تحرير سوق الأسهم ترتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي والاستثمار.

2.2 إصلاحات سوق العمل: تعبر إصلاحات سوق العمل عن جميع التدابير التي تهدف إلى إزالة القيود التي تؤثر سلباً على عمل قوى سوق العمل بما يساهم في تحسين مرونته وتطوير إنتاجية عنصر العمل فيه. حيث يقوم إصلاح سوق العمل على محورين رئيسيين، يتعلق المحور الأول بالحد من اللوائح التنظيمية والتي برزت أهميتها في سوق العمل من خلال دراسة (Cacciato et al, 2012, p8) التي أكدت أن الصرامة في اللوائح التنظيمية لسوق العمل تساهم في تقويض قدرة المؤسسات على التكيف مع التطورات التكنولوجية والطلب في السوق ومن ثم تساهم في إضعاف كفاءتها، خصوصا من حيث أنها تصعب من خلق فرص عمل جديدة من جهة وتضعب من تسريح العمال من جهة أخرى، وبالتالي تساهم في ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل باعتبار أن دوران عنصر العمل ضعيف في هكذا ظروف يتميز بها سوق العمل.

وأبرز (Ardagna and Lusardi, 2008, p19) في دراسة لعينة هجينة من 37 اقتصادا ناميا ومتقدما إلى أنه كلما ارتفعت مرونة اللوائح التنظيمية لسوق العمل كلما دفع ذلك إلى المزيد من روح المقاولاتية في الاقتصاد المعني، وهو ما يتماشى مع ما جاءت به دراسة (Van Stel et al, 2007, p183) التي شملت عينة من 39 دولة والتي أكدت على وجود أثر سلبي كبير لمقاييس تنظيم سوق العمل المتعلقة بـ "الصرامة في التوظيف"

و"الصرامة في ساعات العمل" على روح المقاولاتية من حيث معدلات البدء في مشاريع أعمال جديدة.

ويتعلق المحور الثاني بتعزيز دور السياسات النشطة لسوق العمل. حيث أشارت دراسة (Boone and C. Van ours, 2004, p25) على أهمية دورها في تطوير كفاءة سوق العمل من خلال غلق فجوة المهارات التي يتميز بها والتي تؤدي على وجه الخصوص إلى بروز ما يسمى بـ"البطالة الهيكلية"، وذلك من خلال تطوير التدريب والتوظيف المدعم وخدمات التوظيف العامة. حيث أن الأثر الإيجابي لسياسات سوق العمل النشطة يبرز بعد فترة 2 إلى 3 سنوات من تطبيقها (Card et al, 2010, p474). كما أن تجارب العديد من الدول تشير إلى أن برامج المساعدة في البحث عن العمل تعتبر أكثر البرامج فعالية لمعظم الفئات المتواجدة في حالة بطالة كونها تساهم في تخفيض مدة البطالة من جهة كما تساهم في توفير عرض العمل الأكثر كفاءة من جهة أخرى بما يساهم في الحد من نفوذ العاملين وضغوطهم على أرباب العمل. أما برامج التدريب فتستغرق وقتاً أطول لتؤثر إيجاباً على ديناميكية سوق العمل وفعاليتها متعلقة بمدى حسن إعدادها وتحديد المستفيدين منها (Fay, 1996, p27).

3. لماذا يجب التوجه نحو تطبيق سياسة إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الجزائري؟

بعد حوالي عقدين من الزمن على بداية توجيه الجزائر لسياستها الاقتصادية نحو دعم الطلب الكلي من خلال جملة برامج الإنفاق العام التي تم إقرارها منذ سنة 2001، لم تبرز الوقائع في النشاط الاقتصادي نجاح هذه السياسة وفعاليتها في التأسيس لاقتصاد وطني قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، حيث أن هذا التوجه أدى إلى بروز عديد الاختلالات الهيكلية التي أثرت سلباً على هيكل الاقتصاد الجزائري وجعلت من فعالية هذا التوجه ضعيفة جداً على الرغم من المبالغ المالية الكبيرة التي ارتكز عليها لدعم الاقتصاد الوطني طوال هذه الفترة.

3.1 تعاضد دور الدولة في النشاط الاقتصادي

اعتمدت الدولة منذ سنة 2001 على سياسة اقتصادية تركز على التوسع في الإنفاق العام بمستويات مرتفعة وصلت مستوى 7726 مليار دينار سنة 2018 بما يعادل 31% من إجمالي الناتج المحلي بعدما قدرت بـ1321 مليار دينار سنة 2001 بما يعادل 38% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا ما أدى إلى وصول الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة "إدمان"

على الإنفاق العام للدولة، حيث أن هيمنة الدولة وتحولها كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي في ظل ضعف مكانة القطاع الخاص، جعل الاقتصاد الوطني رهينة ليس فقط بالإنفاق العام للدولة بل أيضا بمستوياته المرتفعة، وهو الأمر الذي برز بالخصوص بعد تراجع أسعار النفط منتصف سنة 2014 والذي أدخل الاقتصاد الوطني في أزمة مالية ناتجة عن تراجع المقدرة المالية للدولة ومن ثم تعرضها لضغوط متزايدة متعلقة بتمويل عجز الميزانية الذي قدر في المتوسط خلال الفترة 2009-2018 بـ 2277.5 مليار دينار (Ministère des finances, DGPP).

وعلى صعيد آخر، إن تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي ساهم في بروز العديد من التشوهات التي أضرت كثيرا بالاقتصاد الجزائري أهمها:

1.1.3 غياب الرشادة في الإنفاق العام وانتشار الفساد: تميزت برامج الاستثمارات العمومية بانتشار واسع للفساد خصوصا على مستوى المشاريع الكبرى في عديد القطاعات (Menna and Mehibel, 2017)، حيث أن غياب الرشادة في الإنفاق العام بالجزائر ينعكس من خلال مؤشر كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي، التي تقدر وفق سلم الكفاءة الاستثمارية من الجانب الكمي بـ 0.29 بما معناه أن الجزائر يمكن لها بناء ما نسبته 71% كبنى تحتية إضافية بنفس قيمة رأس المال في ظل توافر بيئة مشجعة (IMF, 2014, p.33). وعلى صعيد آخر، سجلت الجزائر درجة 36 من 100 في مؤشر مدركات الفساد العالمي لسنة 2020 محتلة المرتبة 104 من 180 دولة (Corruption perception index, 2020)، وهو مؤشر جد واضح على ما يعاينه الاقتصاد الجزائري من سلوكيات تتنافى مع متطلبات الحوكمة والرشادة في التسيير، مما انعكس سلبا على تطور أدائه رغم الانفراج المالي الذي شهده لعقدين من الزمن تقريبا.

2.1.3 إحداث تشوهات في عمل الأسواق: إن تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أحدث تشوهات عديدة في آلية عمل الأسواق سواء ما تعلق بسوق المنتجات أو سوق العمل. فعلى مستوى سوق المنتجات، يعتبر تدخل الدولة من خلال سياسة دعم الأسعار عاملا محوريا في إحداث خلل على مستوى القيمة الحقيقية للسعر ومن ثم الإخلال بما يسمى "الدور الاقتصادي للسعر". فتدعيم الأسعار لا يسمح بمعرفة التكاليف الحقيقية للاستثمارات ولا العوائد الحقيقية لها وهو ما يساهم في اختلال القرارات الاستثمارية للعديد من الأطراف، فضلا عن تأثيرات ذلك على جودة المنتجات والخدمات في ظل عدم تعبير

الأسعار لحقيقة قيمة المدخلات المستخدمة فيها والتي تعتبر عاملا رئيسيا في الدفع نحو جودة أكبر وخدمة أحسن. أما على مستوى سوق العمل، فتعاظم التوظيف على مستوى القطاع العام، أثر سلبا على القطاع الخاص من حيث أنه باعتبار عدم وجود علاقة بين الأجور والإنتاجية على مستواه من جهة واعتماده على عقود عمل غير محدودة المدة يحد من التنافس بين القوى العاملة ويقتل فيها روح الإبداع والابتكار ومن ثم التسبب في ضعف تأهيل اليد العاملة في سوق العمل وتراجع إنتاجيتها.

2.3 ضعف الجهاز الإنتاجي

أدت سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 إلى ارتفاع قيمة الواردات بشكل مستمر سنويا إلى مستويات مرتفعة، حيث وصلت حسب إحصائيات بنك الجزائر إلى أكبر قيمة لها سنة 2014 بـ 59.6 مليار دولار بعد أن كانت تقدر سنة 2001 بـ 9 مليار دولار (Bank of Algeria, 2003;2017). هذه الواردات كانت موجهة سواء لتلبية احتياجات المشاريع والبرامج من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية ونصف الصناعية، أو لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والعائلات من المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية نتيجة ارتفاع دخولها بشكل منفصل عن الجانب الحقيقي والتي عجز جهاز الإنتاج المحلي عن تلبيتها، وهو ما يوضح أن هذه البرامج استفاد منها بدرجة كبيرة القطاع الخارجي، والتي كان يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على معدلات النمو وفرص العمالة لو تميز الجهاز الإنتاجي المحلي بالكفاءة والمرونة.

كما أن التأثير الإيجابي لبرامج الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي اقتصر فقط إلا على قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية وهما قطاعين غير منتجين بصفة مباشرة، حيث أن النسبة الأكبر من فرص العمالة التي وفرتها هذه البرامج هي في قطاعات غير منتجة، سواء التي وفرت على مستوى قطاع الخدمات وهي عمالة غير منتجة لا تساهم في خلق الثروة الوطنية بشكل مباشر، أو العمالة التي وفرت على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية وهي عمالة مؤقتة تزول بزوال المشاريع والأشغال المقررة ضمن هذا القطاع، وبالتالي لا تسمح بدعم النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. وفي المقابل، فإن تأثير برامج الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة) كان متذبذبا ودون المستوى المطلوب، وهو ما يعني أن تأثير هذه البرامج كان مؤقتا وعلى المدى القصير فحسب، لأن هذه القطاعات تحتاج لإصلاحات

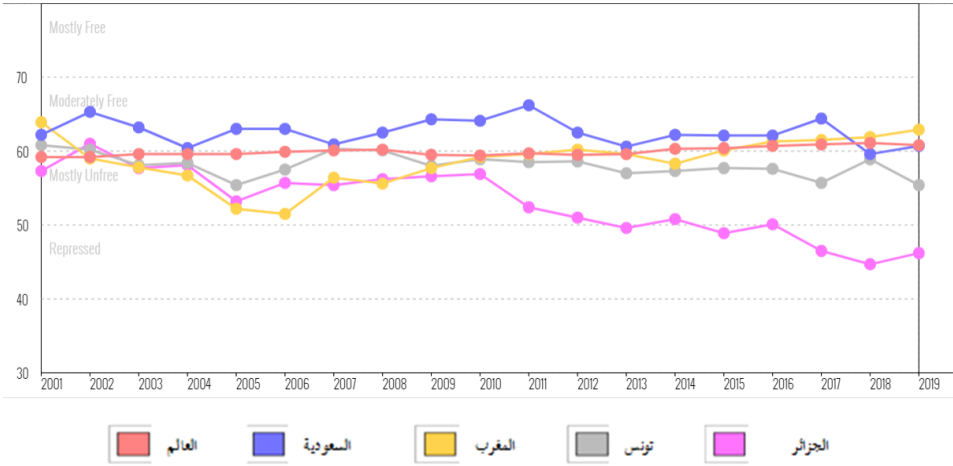
هيكلية فيها تسمح لها بالعودة للنشاط الإنتاجي والمساهمة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

فعالية سياسة جانب الطلب يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض (القطاع الخاص) للطلب المتزايد والمتولد عن برامج الإنفاق العام المقررة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الإنتاجي نتيجة تنشيط الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للانكماش الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليست مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن الاستمرار في دعم الطلب الكلي لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لأن تلك الزيادة في الطلب الكلي يتم تلبيتها عن طريق الواردات ولن يكون لها أثرا محسوسا على القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي ميز العقدين الأخيرين منذ بداية الألفية الثالثة.

3.3 انغلاق الاقتصاد الجزائري...ضعف المنافسة وجمود الأسواق

أشار تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2019 لمؤسسة "Heritage" أن الجزائر تحتل المرتبة 169 عالميا من أصل 180 دولة والمرتبة 14 من أصل 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث شهد مسار الحرية الاقتصادية بالجزائر كما يوضحه الشكل 1 اتجاها تنازليا خصوصا خلال العقد الأخير عند مستوى بعيد عن المتوسط في الاقتصاد العالمي وعن دول أخرى كالسعودية باعتبارها اقتصادا نفطيا كالجزائر أو تونس والمغرب كاقترادات مجاورة. فخلال سنة 2019 سجل الاقتصاد الجزائري في مؤشر الحرية الاقتصادية درجة 100/46.9 مقابل 100/55.4 لتونس، 100/60.7 للسعودية، 100/62.9 للمغرب و100/60.8 كمتوسط في العالم، وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مكبوت منغلق على نفسه نتيجة تراجع الحرية الاقتصادية التي تعتبر الدافع الأساسي للإبداع والابتكار والاستثمار بما ينعكس إيجابا على تطور حركية النشاط الاقتصادي في أي دولة.

الشكل 1: تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر 2001-2019

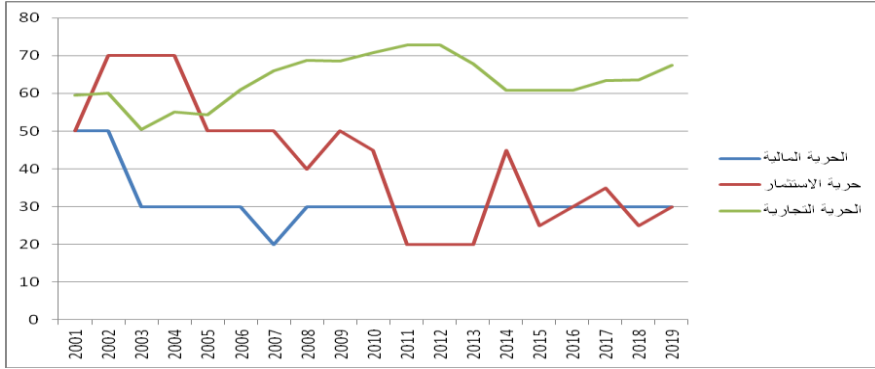


Source: Heritage foundation: Economic freedom index.

ويتركز الانغلاق الاقتصادي في الجزائر بالخصوص كما يوضحه الشكل 2 على مستوى مؤشر "انفتاح الأسواق" الفرعي الذي يتكون من ثلاثة مؤشرات ثانوية. خصوصا على مستوى مؤشري "الحرية المالية" و"حرية الاستثمار". إذ تراجع أداء مؤشر "الحرية المالية" طوال العقدين الماضيين دون تحسن يذكر وتسجيل درجة 100/30 سنة 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي 100/48.8، حيث يتجلى ذلك الضعف بالخصوص في: صعوبة أداء المعاملات المالية وتعقدها، صعوبة الحصول على قروض أو ما تعلق بضعف سوق رأس المال الذي لا تتعدى رسملته 2% من الناتج الإجمالي. كما يتجلى الانغلاق أيضا على مستوى المؤشر الثانوي "حرية الاستثمار" الذي سجل تراجعا وتذبذبا مستمرا طوال العقدين الماضيين، واستقر عند مستوى 100/30 سنة 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي 100/57.8، حيث يواجه المستثمرون في الاقتصاد الجزائري صعوبة في الحصول على العقار وتسجيل الملكية واستكمال اجراءات بداية المشاريع وإنجازها، وهو ما يبرز حجم التعقد والانغلاق في جانب الاستثمار والذي يفسر منطقيًا ضعف الحركية الاقتصادية وحجم القطاع الخاص وضعف الجهاز الإنتاجي. أما على مستوى "الحرية التجارية" فيوضح الشكل 2 تسجيل تحسن خلال العقدين الماضيين وصولا لدرجة 100/66.2 سنة 2019 إلا أنها تبقى درجة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي

100/73.9 وهو ما يعني عدم كفاية الاجراءات المتعلقة بتحرير التجارة خصوصا من حيث مستويات التعريفات الجمركية وغير الجمركية والتي تعيق نسبيا تدفقات السلع والخدمات.

الشكل 2: تطور مؤشر انفتاح الأسواق في الجزائر 2001-2019



Source: Heritage foundation : Economic freedom index.

4. محاور الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري

إن الوضعية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من خلال ما سبق توضيحه من اختلالات هيكلية تؤثر بشكل سلبي كبير على تطور الاقتصاد الوطني، تستدعي التحول نحو سياسة اقتصادية هيكلية بالدرجة الأولى تقوم على المحاور التالية:

1.4 الحد من اللوائح التنظيمية: يعاني الاقتصاد الجزائري كثيرا من قيود تنظيمية عديدة ساهمت في كبح روح المبادرة والاستثمار فيه وبالتالي التأثير سلبا سواء على إنتاجية الفرد أو إنتاجية المؤسسات خصوصا في القطاع الخاص. فبالنسبة لإنتاجية الفرد، يتميز سوق العمل في الاقتصاد الجزائري بصرامة كبيرة تنعكس من خلال عدم مرونة القوانين فيه في مختلف الجوانب سواء ما تعلق بالتوظيف، التسريح أو ساعات العمل. ففي هذا الإطار، يتوجب تحرير استخدام عقود العمل محددة المدة وعدم اقتصار استخدامها على حالات معينة بشكل مؤقت، لأن هذا الإجراء من شأنه إضفاء المرونة على أداء سوق العمل وخلق ديناميكية توظيف على مستوى المؤسسات من جهة، كما أنه يعزز من التحفيز لدى عنصر العمل من أجل زيادة الإنتاجية من جهة أخرى بما يضمن مستقبلا تجديد عقد العمل واستمراريته، وهو الأمر الذي لا يتحقق في ظل عقود العمل غير محددة المدة. كما يتوجب أيضا الحد من القيود التي تواجهها المؤسسات للاستغناء عن العمالة الزائدة قصد رفع درجة استجابتها وتكيفها مع الصدمات الاقتصادية في السوق ومن ثم تجنب أثار

سلبية على كفاءة عملها على المدى المتوسط تنتج عن تحملها تكلفة إضافية لعنصر العمل لا تتماشى ومقدرتها المالية. وزيادة على ذلك، يعتبر تحرير العمل بالساعات الإضافية عاملا مهما في زيادة مرونة سوق العمل من خلال تعزيز استجابته للتغيرات الاقتصادية، كما يساهم أيضا في دعم إنتاجية العاملين فيه خصوصا إذا ما ارتبطت زيادة عدد ساعات العمل بتحفييزات لعنصر العمل بما يساهم في التأثير إيجابا على أداء المؤسسات وتطورها.

وتبرز أهمية الحد من الإجراءات والتنظيمية في سوق العمل في الاقتصاد الجزائري من خلال ما أبرزته دراسة (Bernal-Verdugo Verdugo et al, 2012, p7) والتي شملت 97 دولة خلال الفترة 1985-2008 منها الجزائر التي كانت محل دراسة خلال فترة 2002-2009، حيث أوضحت أن الارتفاع في مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية يساهم في تراجع معدل البطالة في المتوسط بـ 0,9 نقطة مئوية. كما أوضحت دراسة (Furceri, 2012, p9) حول البطالة وسوق العمل في الجزائر إلى أن تحسن مؤشر مرونة سوق العمل بنقطة انحراف معيارية ساهم في تراجع معدل البطالة الكلي بنقطة مئوية، خصوصا معدل البطالة لدى فئة الشباب الذي يعتبر الأكثر تأثرا بجمود اللوائح التنظيمية التي لا تخدم بالأساس طالبي العمل من فئة الشباب والجامعيين الذين لا يحوزون على الخبرة.

أما على مستوى المؤسسات، فتطور أدائها وتحسن كفاءتها التخصيصية للموارد مرتبط بالحد من القوانين والتشريعات المنظمة المتعلقة بما يعرف بـ"عملية الدخول للسوق". فالمستثمرون في الجزائر يعانون من تعقد القوانين المتعلقة بمختلف جوانب الاستثمار كما يشير بذلك تقرير سهولة أداء الأعمال الذي يصدر البنك العالمي، وهو ما يضعف الحافز للاستثمار والمبادرة لدى القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري. وعلى هذا الأساس، فصاع السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالب أكثر بالعمل على تسهيل الدخول إلى السوق وإنشاء المؤسسات بما يعزز من المنافسة التي تنعكس إيجابا على جودة السلع والخدمات ومستوى الأسعار التي تقترب في ظل المنافسة من سعر التكلفة. كما يتوجب أن لا تقتصر عملية تخفيف اللوائح التنظيمية على الراغبين في دخول السوق و فقط، بل يتوجب أن تشمل المؤسسات المتواجدة في السوق والنشطة فيه، وذلك من حيث تخفيف

الإجراءات المتعلقة بالحصول على القروض والدخول للسوق المالي، إجراءات تسديد الضرائب وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على كفاءة أدائها واستمراريتها في السوق.

2.4 الحد من حجم القطاع العام: يعتبر تعاضم وزن القطاع العام في الاقتصاد الجزائري من أكبر أسباب ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وضعف مكانة القطاع الخاص فيه. إذ أن توغل القطاع العام في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني يضعف من حجم المنافسة في السوق بما ينعكس سلبا على جودة الخدمات ومستوى الأسعار، ويضعف من الرغبة والحافز لدى القطاع الخاص في الدخول إلى السوق باعتبار أن قواعد المنافسة العادلة تكون ضعيفة في ظل ما يتميز به القطاع العام من مزايا تفضيلية سواء في الحصول على التمويل أو اقتناص الصفقات وغيرها من الامتيازات.

كما أن ازدياد حجم القطاع العام يزيد من حجم التوظيف فيه، وهو ما يعتبر عاملا مساهما في ضعف إنتاجية عنصر العمل في الجزائر باعتبار أن القطاع العام لا يتوفر على الحوافز التي تدفع العاملين فيه للإبداع والابتكار ورفع الإنتاجية خصوصا في ظل ما يتميز به من عقود عمل غير محددة المدة من جهة، وضعف الأجور وتدني ظروف العمل من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، فإن الحد من مكانة القطاع العام والتوظيف فيه سيخلق دافعا نحو تبني خيار نشاط المقاولاتية بدل انتظار فرص التوظيف في القطاع العام، كما سيعزز من المنافسة المؤسسات لاستقطاب عنصر العمل المؤهل من جهة، ويزيد من مستوى تأهيل اليد العاملة بشكل تنافسي من أجل رفع فرص الحصول على منصب عمل في ظل المنافسة التي يشهدها سوق العمل من جهة أخرى، والذي يكون بذلك قد استفاد من تراجع مكانة القطاع العام وما تسببه من تأثيرات سلبية سواء على عرض العمل أو الطلب على العمل فيه.

3.4 تحرير الأسعار: إن الآثار السلبية لسياسة الدعم من حيث التسبب في التأثير سلبا على ميزانية الدولة من جهة وتسببها في إحداث تشوهات سعرية ومن ثم التأثير سلبا على قرارات المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، تستدعي ضرورة التخلي عنها والتوجه نحو تحرير الأسعار قصد الوصول إلى تحقيق ما يسمى بـ"الدور الاقتصادي للسعر" في النشاط الاقتصادي. والأصل هو أن تحدد الأسعار وفق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق بما يضمن تواجدها في مستوياتها الحقيقية دون أي تضليل قد ينشأ نتيجة تدخل الدولة

لتدعيم الأسعار وما يتبعه من تأثير على طبيعة الإشارات السعرية في السوق وتبعاتها على مختلف الأنشطة سواء الادخار، الاستثمار أو الإنتاج.

وكندابير تعويضية للتخلي عن دعم الأسعار، يمكن للدولة التحول نحو تطبيق الدعم النقدي الذي يوجه مباشرة إلى مستحقيه دون استفادة فئات أخرى منه لا تستحقه. وهنا، يتوجب على الدولة العمل على إنشاء أرضية رقمية توفر قاعدة بيانات تسمح بإحصاء المعنيين الحقيقيين بالدعم النقدي، وهو ما يمكن من تحقيق العديد من الإيجابيات من خلال هذه الكيفية من الدعم سواء ما تعلق به: تجنب عدم الكفاءة في تخصيص الدعم عن طريق الأسعار، الحد من تراكم العجز الموازناتي، تجنب التبذير والحد من الفساد المتعلق بصفقات السلع المدعمة.

4.4 إصلاح القطاع المالي: يتميز واقع القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري بكون مؤشرات نشاطه تتواجد عند مستويات ضعيفة وبعيدة عن المستويات الدولية، وهو ما لا يعكس بتاتا ما يجب أن يكون عليه كمحرك رئيسي لتطور القطاع الخاص وخلق ديناميكية في النشاط الاقتصادي. حيث يصنف تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2019 القطاع المالي في الجزائر في المرتبة 111 من أصل 141 دولة، ويتركز الضعف أساسا في انخفاض العمق وتراجع حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، إضافة إلى انخفاض سلامة البنوك وتزايد حجم القروض المتعثرة. ومن جهته، يشير مؤشر التطور المالي لصندوق النقد الدولي إلى تسجيل القطاع المالي في الجزائر لقيمة ضعيفة جدا قدرت بـ 0.16 مقارنة بـ 0.26 لتونس، 0.46 للسعودية، 0.37 لإيران و 0.30 لمصر.

إن أهمية القطاع المالي في كونه عاملا رئيسيا في دعم نمو النشاط الاقتصادي على المدى الطويل تستدعي من صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر جعله محورا رئيسيا لعملية الإصلاح الهيكلي، لأنه لا يمكن لاقتصاد أي دولة التفكير في مستقبل اقتصادي مزدهر دون وجود قطاع مالي متطور من حيث تعبئة المدخرات وتوفير التمويل بالتكلفة الأقل وكذا تخصيص رأس المال بكفاءة. وترتكز أهم متطلبات دعم إصلاح القطاع المالي في الجزائر على:

1.4.4 فتح المجال أمام اعتماد بنوك خاصة سواء محلية أو أجنبية: إن سيطرة البنوك العمومية على النشاط المصرفي في الجزائر يعتبر عاملا معرقلا لتطور القطاع المصرفي، خصوصا من حيث تأثير ذلك سلبيا على مستوى المنافسة ومن ثم على جودة الخدمات

المصرفية وتكاليها. وعلى هذا الأساس، وبالنظر أيضا لعدد البنوك الخاصة العاملة في القطاع المصرفي بالجزائر، من الضروري العمل على فتح المجال لاعتماد بنوك خاصة أكثر وخصوصا الأجنبية منها، نظرا لما تتميز به من كفاءة وتطور في خدماتها المصرفية، وهو الأمر الذي من شأنه إعطاء دفعة قوية للمنافسة في القطاع المصرفي والحد من سيطرة البنوك العمومية تدريجيا على النشاط المصرفي.

كما يتوجب على الدولة في نفس السياق الحد من المزايا التي تتوافر عليها البنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة وتوفير بيئة تنافسية عادلة بين جميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي بما يسمح ب: تعبئة المزيد من المدخرات، الحد من تكلفة التمويل، تحسين شروط الحصول على القروض والتخصيص الأمثل للموارد المالية. إن هذه الخطوة في زيادة عدد البنوك الخاصة تعتبر خطوة أولى في دعم المنافسة في النشاط المصرفي، وينتج عنها في خطوة ثانية زيادة عدد الوكالات البنكية للبنوك الخاصة التي تدخل السوق المصرفي، وهو ما يساهم في دعم المنافسة بشكل أكبر ويعزز أكثر من جودة الخدمات المصرفية خصوصا ما تعلق بتوفير التمويل وتكلفته.

2.4.4 تنشيط سوق رأس المال: إن غياب سوق رأس المال عن عملية تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر تعتبر أكبر نقطة ضعف للقطاع المالي في الجزائر. ففي العدد القليل جدا للمؤسسات المدرجة فيه والبالغ عددها 6 مؤسسات، لا يمكن استشراف مستقبل اقتصادي مزدهر للاقتصاد الجزائري باعتبار أن سوق رأس المال في العصر الحديث يعتبر دوره محوريا في دعم التنمية الاقتصادية لما يوفره من مزايا عديدة سواء للشركات أو المتعاملين فيه.

وفي هذا الصدد فإن تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر يعتبر أيضا من أولويات السياسة الاقتصادية للدولة والذي يجب أن ينطلق من الأسباب التي أدت إلى تواجده في تلك الوضعية التي لا تخدم تطور الاقتصاد الوطني، حيث أن ضعف مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، غياب ثقافة التمويل عن طريق السوق المالي من جهة المؤسسات التي تطلب التمويل نظرا لعدم رغبتها في فتح أسماها، وغياب ثقافة التداول في سوق رأس المال لدى الأطراف المعنية بعرض التمويل من أفراد ومؤسسات، هي العوامل التي يتوجب أن تستهدفها عملية تنشيط سوق رأس المال.

وفي هذا الإطار، يتوجب التوجه نحو خصوصية المؤسسات العمومية التي تنشط في قطاعات غير استراتيجية للحد من أعبائها من جهة، ولفتح المجال بشكل أوسع لتوسع القطاع الخاص من جهة أخرى وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي المحلي بما يساهم في خلق ديناميكية تطور للاقتصاد الوطني. ويشجع مؤسسات القطاع الخاص على الدخول وطرح أوراق مالية للحصول على التمويل. وزيادة على ذلك فإن تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال العمل على دفع البنوك وتشجيعها لـ: تقديم خدمات الاستشارة الفنية سواء للمؤسسات الراغبة في طرح أوراق مالية أو للأطراف الراغبة في التداول فيها، والمساهمة في عملية تسويق وترويج الإصدارات الجديدة من أسهم وسندات، كلها عوامل ستساهم في جعل سوق رأس المال سوقا مربحة لمختلف الأطراف المتعاملة فيها، سواء أصحاب الفائض أو أصحاب العجز بما يعزز من تحسين مكانته ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني.

5.4 دعم الابتكار: يشير المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2019 إلى احتلال الجزائر مراتب متأخرة بحلولها في المرتبة 113 من أصل 129 دولة مصنفة، حيث تحتل نفس المرتبة على مستوى المؤشر الفرعي الرئيسي "المخرجات المعرفية والتكنولوجية" الذي ينقسم إلى ثلاثة مؤشرات فرعية ثانوية: خلق المعرفة (المرتبة 90)، أثر المعرفة (المرتبة 107) ونشر المعرفة (المرتبة 126). في حين احتلت المرتبة 117 على مستوى المؤشر الفرعي الرئيسي "المخرجات الإبداعية" الذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مؤشرات فرعية ثانوية: الأصول غير الملموسة (المرتبة 111)، المنتجات الإبداعية (المرتبة 125) والإبداع عبر الانترنت (المرتبة 102).

إن التوجه نحو دعم الابتكار يعتبر ضرورة حتمية للسياسة الاقتصادية في الجزائر خصوصا في ظل العصر الحديث القائم على اقتصاد المعرفة، والذي تعتبر فيه المعرفة والأفكار الجديدة المورد الرئيسي للعملية الانتاجية. وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

1.5.4 تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات

أشار آخر تقرير لتكنولوجيا الاتصال لسنة 2016 الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي إلى تسجيل الجزائر لأداء ضعيف فيما يخص البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وجاء في التقرير الذي يصنف الدول ضمن ما يعرف بـ"مؤشر الجاهزية الشبكية" الذي يهدف لقياس مدى تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وتقييم أثره على زيادة الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية العالمية أن الجزائر احتلت المرتبة 117 من أصل 139 دولة، وهذا التراجع الكبير كان نتيجة تسجيلها مراتب جد متأخرة في عدة مؤشرات خصوصا فيما تعلق ب: توفر أحدث التكنولوجيات (المرتبة 129)، وجود خوادم الإنترنت الآمنة (المرتبة 122)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات بين الشركات (المرتبة 132). وتعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات الدعامة الرئيسية في تطور جانب الابتكار لاقتصاد أي دولة، باعتبارها الأرضية التي تحفز على إطلاق أفكار جديدة وتوفر السرعة وتخفض التكلفة بما يساهم في خلق ثورة ابتكارية خصوصا إذا ما تمت في بيئة تنافسية.

4.5.2 توفير الدعم المالي من طرف الدولة لتشجيع الابتكار

إن تشجيع الابتكار ينطلق بالأساس من خلال دعم ما يسمى "عمليات البحث والتطوير" التي تعتبر في مختلف الدول المتقدمة المصدر الأساسي في ثورة الابتكار التي شهدتها. ويقترح في هذا الصدد على مستوى الاقتصاد الجزائري:

ـ دعم الأبحاث العلمية التي توفر مزايا اقتصادية مباشرة: يتميز الاقتصاد الجزائري بمحدودية قدراته الإنتاجية الناتجة عن ضعف وضعية القطاع الخاص لأسباب عديدة والتي انعكست سلبا على تقدمه في مجال الابتكار الذي يتأخر فيه بمراتب عديدة. ولهذا، فإن دعم الأبحاث العلمية في المجالات التي تخلق قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني يتوجب أن يكون أولوية في هذا الصدد. حيث يتوجب توفير الدعم والحافز للمؤسسات وحتى الأفراد سواء كان ماديا أو معنويا كباحثين من أجل تطوير التطبيقات واكتشاف أحدث الأدوات التي تساعد على تحسين عملية الإنتاج من حيث التكلفة والوقت.

ـ توفير الدعم المالي للمؤسسات بغرض تنفيذ خططها الابتكارية: يعتبر ضعف التمويل عاملا رئيسيا في عزوف المؤسسات والشركات عن التوجه نحو الابتكار باعتباره خيارا غير مضمون العوائد وذو مخاطر مرتفعة. ولهذا، فإن توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات في القطاع الخاص دعما ماليا للتوجه نحو الاستثمار في عمليات البحث والتطوير يساهم إيجابا في خلق ثورة ابتكار على مستوى المؤسسات بالاقتصاد الوطني، مع ضرورة إنشاء هيئات خاصة تسهر على متابعة هذه الأنشطة ومدى توجيه الدعم المالي لها بما يساهم في اتخاذ قرار تجديد الدعم لها مستقبلا أو لا.

3.5.4 تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات: إن دعم الابتكار لا يمكن أن يكون منفصلا عن إشراك الجامعة كمصدر رئيسي للمعرفة في هذا التوجه. وفي هذا الإطار، يتوجب تثمين الأبحاث الجامعية والعمل على تسويقها بما يساهم في تحصيل القيمة المضافة منها فعلا ومن ثم المساهم في دعم التوجه نحو الابتكار تماشيا مع بقية الإجراءات الداعمة.

ومن هذا المنطلق، يعتبر خيار الشراكة بين الجامعات والشركات في القطاع الخاص عاملا هاما ومكملا للمساعي المقترحة بخصوص دعم الشركات ماليا للمضي قدما في أنشطة البحث والتطوير التي تتم على مستواها. وبالتالي، فإن هذا الخيار من شأنه أن يعطي دفعة قوية لمسار دعم الابتكار انطلاقا من استغلاله للطاقت الجامعية على تنوع اختصاصاتها، ويعزز من تدفق التكنولوجيا للنشاط الاقتصادي. ويتوجب أن يتم في هذا الإطار توفير تحفيزات للمؤسسات الاقتصادية التي ترغب في عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات فيما يخص تمويل بحوث وأنشطة تطوير تستفيد منها المؤسسة المعنية على أرض الواقع، كما يتم منح حقوق ملكية الاختراعات المتوصل لها في الجامعات بالشراكة ما بين الباحثين والجامعات المحتضنة لهم بما يساعد على عملية تسويق البحوث والاستفادة منها من قبل المؤسسات الاقتصادية.

6.4 تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يتميز الاقتصاد الجزائري بسيطرة الدولة على تمويل مشاريع البنية التحتية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية (المستشفيات والمدارس)، حيث ساعد تزايد إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 2000 في إطلاق الدولة لعديد المشاريع الكبرى للبنية التحتية، وهو ما حمل خزينة الدولة عبئا ماليا كبيرا خصوصا في ظل عدم الكفاءة في إنجازها من حيث ضعف دراسات الجدوى وعدم وجود رقابة صارمة على الإنجاز مما أدى لارتفاع نسب إعادة تقييم الكثير من المشاريع كان أهمها مشروع الطريق السيار شرق-غرب.

وفي هذا الصدد، تبلغ درجة كفاءة الاستثمار العام في الجزائر 0.76 بالنسبة لجودة البنية التحتية، مما يشير إلى أنه كان بالإمكان تحسين جودة البنية التحتية في الاقتصاد الجزائري ب 24٪ بنفس القيمة المالية التي أنجزت بها. أما بالنسبة لكفاءة الاستثمار العام من حيث الجانب الكمي، فهي في الجزائر أقل كفاءة بكثير من مصدري النفط الذين لديهم مؤسسات قوية مثل كندا والنرويج وسنغافورة. حيث تبلغ فجوة الكفاءة مع

هذه البلدان حوالي 0.6، مما يشير إلى أن الجزائر كان بإمكانها بناء ما يصل إلى 60٪ من البنية التحتية كإضافة على ما تم إنجازه بنفس القدر من الاستثمار لو كانت مؤسساتها لإدارة الاستثمار العام أقوى (IMF, 2018, pp7;8).

ومن هذا المنطلق فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر تعتبر آلية ناجعة لتجاوز إخفاقات القطاع العام في إنجاز مشاريع البنية التحتية وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر. لكن عدم وجود لوائح تنظيمية واضحة لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل عقبة كبيرة أمام تطوير المزيد من عقود الشراكة وبالتالي الاستفادة بشكل كبير من مزاياها على تطور كفاءة سوق المنتجات والشركات العاملة فيه. فعلى الرغم من الإصلاحات الرئيسية التي بدأتها خلال العقد الماضي، فإن الحكومة الجزائرية مدعوة إلى: تسريع عملية تطوير اللوائح الداخلية المتعلقة بالامتيازات وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إنشاء مجلس مسؤول عن تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات، ووضع إرشادات توزيع المخاطر التي تساعد الوكالات الحكومية في مختلف القطاعات على إبرام عقود جيدة التنظيم (Chohra and Mezhouda, 2018, p50).

7.4 تطوير أنظمة التدريب:

يؤثر التدريب المرتبط بالعمل على إنتاجية عنصر العمل بشكل إيجابي ملحوظ من خلال مساهمته في تحسين الأداء الاقتصادي لعنصر العمل وتقليص ما يسمى بـ"قجوة المهارات" (Dearden et al, 2005, p2). وفي هذا الإطار، يتوجب على الدولة العمل على استهداف تطوير أنظمة التدريب وإعطائها أولوية قصد التأثير إيجابا على إنتاجية عنصر العمل التي تعتبر مصدرا رئيسيا للنمو على المدى الطويل. وعليه، يقترح في هذا الصدد:

1.7.4 التوجه نحو ما يعرف بـ"نظام إعانات البطالة المشروط بالمشاركة في أنشطة البحث عن العمل والتدريب": لأن التوجه كما سبق الإشارة إليه إلى الحد من القيود المفروضة على توجه المؤسسات للاستغناء عن العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية للحد من التكاليف التي تتحملها من جهة، وكذا زيادة عدد الراغبين في مناصب عمل من جهة أخرى، يمكن مواجهته من خلال نظام توفير إعانات بطالة لمن يفقدون مناصب عملهم بشرط المشاركة في أنشطة تدريبية لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم ومن ثم تزايد فرصهم في

الحصول على فرصة عمل، وتوفيرها أيضا للشباب وخريجي الجامعات أيضا بشرط المشاركة في أنشطة تدريبية لتطوير مؤهلاتهم ورفع الحافز لديهم للبحث عن فرص عمل أخرى، باعتبار أن البطالة الهيكلية من خلال عدم التوافق بين الطلب على عنصر العمل وعرض العمل تعتبر أحد أهم أنواع البطالة في النشاط الاقتصادي.

2.7.4 التوجه نحو "نظام أجور للعاملين المتدربين": يعتبر العمل على تعزيز ما يسمى بـ "نظام أجور للعاملين المتدربين" للدخول الجدد لسوق العمل من الشباب وخريجي الجامعات من الآليات التي تساهم في الحد من مشكلة الخبرة التي تعترض بالأساس دخول هاتين الفئتين لسوق العمل، حيث تتلقى هذه الفئة بالاشتراك بين مؤسسات الدولة ومنشآت الأعمال المعنية أجورا مشجعة كنسبة مئوية من الحد الأدنى للأجور في حدود 75%-80%، مقابل خضوعها لدورات تكوينية وتدريبية لتعزيز مهاراتها وقدراتها مما يحفز منشآت الأعمال على توظيفها مستقبلا، إذ أن تطبيق "نظام أجور للعاملين المتدربين" يعتبر من الأساليب الفعالة في إضفاء المرونة في سوق العمل، من حيث أنها تساعد وتسهل من ولوج الشباب وخريجي الجامعات لسوق العمل ومن ثم اكتساب الخبرة والمهارة من جهة، كما تساهم في الحد من تكاليف المؤسسات من حيث أن هذا النظام يلزمها بدفع جزء من أجر مشجع للعاملين المتدربين لفترة محددة.

8. الخاتمة

تعتبر سياسة الإصلاحات الهيكلية من أهم توجهات السياسة الاقتصادية خصوصا في الاقتصاديات التي تعاني قيودا عديدة في جانب العرض في النشاط الاقتصادي، حيث تبرز العديد من الأدبيات الاقتصادية أنها تساهم من خلال تأثيراتها على عملية تخصيص الموارد في التأثير إيجابا على مستوى الإنتاجية سواء للشركات أو عنصر العمل ومن ثم التأسيس لمسار نمو على المدى الطويل.

وفي ظل معاناة الاقتصاد الجزائري من قيود عديدة على مستوى جانب العرض، تعتبر الإصلاحات الهيكلية خيارا ضروريا وحتميا من أجل التأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة ومناصب العمل، ويؤسس لمسار ازدهار اقتصادي على المدى الطويل. وفي هذا الإطار أبرزت هذه الدراسة أهمية انطلاق الإصلاحات الهيكلية من عملية الحد من اللوائح التنظيمية نظرا لدورها الكبير في تحرير المبادرة الاقتصادية وتعزيز المنافسة في السوق، إضافة إلى دورها في دعم مرونة سوق العمل وتحسين إنتاجية

عنصر العمل. من جهة أخرى، يعتبر خيار التوجه نحو الحد من حجم القطاع العام والتوظيف فيه محوريا في عملية الإصلاح باعتبار أنه يفتح المجال أما توسع أكبر للقطاع الخاص وتعزيز المنافسة وتحسين عملية تخصيص الموارد بكفاءة أكبر، ونفس الشيء ينطبق على سياسة تحرير الأسعار لما تعكسه من عملية تصحيح للإشارات السعرية التي تساهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر كفاءة في الاقتصاد الوطني لجميع المتعاملين فيه. وعلى صعيد آخر، يعتبر إصلاح القطاع المالي، دعم الابتكار، تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وتطوير أنظمة التكوين والتدريب محاور مكملة لبعضها البعض تعزز من فعالية عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، باعتبار أنها تستهدف بالأساس في مجملها دعم جانب العرض فيه بما يساهم إيجابا في تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني ودعم تنافسيته، ومن ثم تعزيز مسار الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

9. المراجع

- Aghion, P., Howitt, P. (1992). A Model of Growth through Creative Destruction. *Econometrica*, Vol 60, Issue 2, pp 323-51.
- Ardagna, S., Lusardi, A. (2008). Explaining international differences in entrepreneurship: The role of individual characteristics and regulatory constraints. NBER working paper N°. 14012.
- Bank of Algeria. (2003, 2017). Annual reports.
- Beck, T., et al. (2000). Finance and the sources of growth. *Journal of financial economics*, 58(1-2), pp 261-300.
- Bekaert, G., et al. (2005). Does Financial Liberalization Spur Growth?. *Journal of financial economics*, vol. 77(1), pp 3-55.
- Bernal-Verdugo, L., et al. (2012). Labor Market Flexibility and Unemployment: New Empirical Evidence of Static and Dynamic Effects. Working paper WP/12/64. Washington: International Monetary Fund.

- Boone, J., and van Ours, Jan C. 2004. Effective Active Labor Market Policies. IZA Discussion Papers 1335, Institute of Labor Economics (IZA).
- Bordon, A, R., et al. (2016). When Do Structural Reforms Work? On the Role of the Business Cycle and Macroeconomic Policies. IMF working paper N° 62. pp 1-28.
- Cacciatore, M., et al. (2012). Short-term gain or pain? A DSGE model-based analysis of the short-term effects of structural reforms in labour and product markets. Working Paper N° 948, pp 1-41
- Card, D., Kluve, J., & Weber, A. (2010). Active labour market policy evaluations: A meta-analysis. The economic journal, 120(548), p452-p477.
- Chohra, M., Mezhouda, A. (2018). Algerian PPP contracts experience: the case of seawater desalination program. Business Sciences Review. HEC Algiers. Vol. 17, N°. 01. pp 40-52
- Dearden, L., et al. (2005). The impact of training on productivity and wages: Evidence from British panel data. IFS Working Papers, No. 05/16, Institute for Fiscal Studies (IFS), London.
- Djankov S. et al. (2002). The regulation of entry. The quarterly journal of economics. vol. 117, issue 1, pp 1-37.
- Fay, R, G.(1996). Enhancing the Effectiveness of Active Labour Market Policies. OECD Labour Market and Social Policy Occasional Papers N° 18.
- Furceri, D. (2012). Unemployment and labour market developments in Algeria. Working paper WP/12/99. Washington: International Monetary Fund.
- Global innovation index. 2019. (<https://www.wipo.int/publications/fr/details.jsp?id=4434>)
- Grossman, G, M., Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy. MIT Press. Cambridge.

- Henry, P, B,. (2000b). Stock Market Liberalization, Economic Reform, and Emerging Market Equity Prices. Journal of finance, Vol.55, N°.2, pp 529–564.
- Index of Economic Freedom. (2019). Heritage foundation, USA.
- IMF. (2014). Algeria; selected issues. Country Report N° 342. pp 1-24.
- IMF. (2018). Algeria; selected issues. Country Report N° 169. pp 1-24.
- Kouamé, W, A., Tapsoba, S. (2018). Structural Reforms and Firms' Productivity: Evidence from Developing Countries. IMF Working Paper N° 63. pp 1-42.
- Levine, R., et al. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. Journal of monetary economics, 46(1), pp 31-77.
- Menna, KH., Mehibel, S. (2017). A decade of the Algerian economy: is it really lost. Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale. Vol.12, N°.23. ESC. pp 185-226.
- Ministère des finances. La Direction Générale de la Prévision et des Politiques(DGPP):
http://www.dgppmf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot_2018.pdf
- Ostry, J,D., et al. (2009). Structural Reforms and Economic Performance in Advanced and Developing Countries, IMF occasional paper N° 268. pp 1-49.
- Pelkmans, J., et al. (2008). How product market reforms lubricate shock adjustment in the euro area. European commission. Economic papers N° 341, pp 1-43.
- Romer M. P. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of political economy. Vol 98, N° 5, Part 2, pp S71-S102.

- Van Stel, A., et al. (2007). The effect of business regulations on nascent and young business entrepreneurship. *Small Business Economics* 28. pp 171–186.
- World Bank. (2020). *Doing business report*.
- World Economic Forum. (2016). *Network readiness index*.